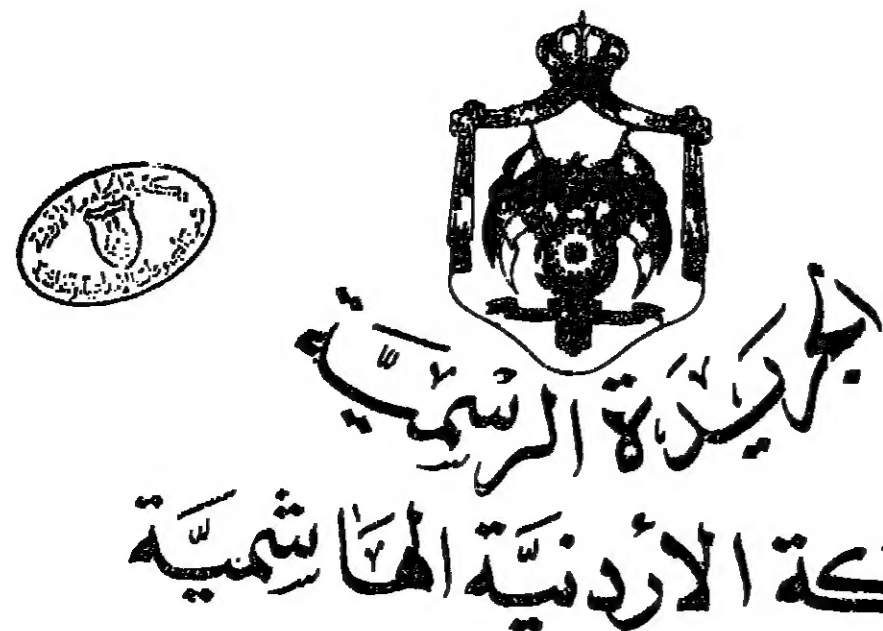


خلاصة الحكم

اسم المحكوم عليه

الغرامة عشرة دناتير والرسوم	مبهي خبيث علي
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	يلر كمال جويل
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	سلاية عطيه حناد
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	محمد حسن حسين علي
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	سلامة صليبا عواد
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	سمير سليم صالح
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	محمد سعد الدين محمد
الغرامة عشرين ديناراً والرسوم	عليه سالم حندان
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	ليبيب محمود عبدالفتاح
الحبس سنة والغرامة مائة دينار والرسوم	نحي شيمان محمود الشامي
	مصري الجنسية
الغرامة عشرين ديناراً والرسوم	رائد كمال سلي
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	محمد عبدالكريم ضيف الله
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	جمال بلح فاضيل
الغرامة عشرين ديناراً والرسوم	جمال مسلم عتيق مويض
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	عبدالخالق سليمان قطيوة
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	نصر محمد مصطفى
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	حسني داود عبدالعزيز
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	امجد احمد جبر ابو جابر
الغرامة عشرة دناتير والرسوم	فريد عبد قاسم عبيد



عمان : الاثنين ١٩ ذو الحجة سنة ١٤١١ هـ. الموافق ١ تموز سنة ١٩٩١ م. العدد ٣٧٦٤

الفرس

الصفحة

نظام رقم ٢١ لسنة ١٩٩١	نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٩١	١١٢٦
نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١	نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم	١١٢٨
قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٦ لسنة ١٩٩١	شركة التظليل السياحية الاردنية - جت -	١١٢٩
قرارات صادرة عن الديوان الخلف بقدر القوانين		١١٣٠

مديرية المطابع العسكرية

مكتبة

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور
والمادة ١٠ من قانون الموازنة العامة رقم ١ لسنة ١٩٩١
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٦/١٩٩١
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢١ لسنة ١٩٩١
نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية
للسنة المالية ١٩٩١ م
صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٩١) ويعمل به اعتباراً من (١ - ١ - ١٩٩١ م) .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقتضى هذا النظام واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسبها هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءاً منه .

المادة ٣ - مع مراعاة المادة ٣٨ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ، لا يجوز ملء وظيفة أي موظف يعمل للخدمة خارج الحكومة بأكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتاً عند الضرورة وبوجوب عقد للقيام بهام وظيفة الموظف الممل خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز مخصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - أ - يتقاضى الموظف غير المصنف أو الموظف بمقتضى الذي أحدثت له وظيفة مصنفة في الجدول الملحق بهذا النظام راتبه من مخصصات هذه الوظيفة إلى أن تتخذ الإجراءات الضرورية لتصنيفه وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - يجوز في حالات خاصة يقررها مجلس الوزراء تعيين موظفين برواتب مقطوعة على حساب الوظائف المصنفة الشاغرة الواردة في هذا النظام إلى حين انتهاء إجراءات تعيينهم فيها .

المادة ٥ - أ - يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه أو ترقيته أو آخر زيادة سنوية تتقاضاها .

ب - تحدد الدرجات والرواتب الاسمية والزيادات السنوية للموظفين غير المصنفين الواردة بمسبكات وظائفهم ضمن وظائف الفئة الرابعة وفقاً لسلم الرواتب الملحق بجدول وظائف الفئة الرابعة الصادر من ديوان الخدمة المدنية بموجب احكام المادة ١٨ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ م .

ج - تحدد الزيادة السنوية للموظف بمقتضى وللموظف غير المصنف الذي لم تحدد درجته وفق الفقرة ب من هذه المادة على النحو التالي :-

الراتب - دينار	الزيادة السنوية
١٤٥ - فما فوق	خمس دنانير
٩٧ - ١٤٤	ثلاثة دنانير
٩٦ - فما دون	ديناران

د - لا تمنح الزيادة السنوية للموظف بمقتضى الذي يتقاضى راتباً شهرياً لكافة العلاوات بموجبها ولم يحدد فيه الراتب الاساسي .

المادة ٦ - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام المادة ١٣ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ، على حساب مخصصات اجور العمال الرصودة في المادة ١٠٤ في أي فصل من فصول النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز تعيين أي موظف في أي وظيفة أو ترقيته إليها ، إلا اذا توفرت الشروط والمؤهلات اللازمة لاشتغال تلك الوظيفة .

الحسين بن طلال

١٥ - ٦ - ١٩٩١ م .

وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة
وزير الخارجية
نائب رئيس الوزراء
رئيس الوزراء
مدير المرافق العامة
مدير المرافق العامة

وزير الاموال
وزير التعليم العالي
وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير التكوين
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة

وزير العمل
وزير الشؤون الخارجية
وزير الصناعة والتجارة
وزير التخطيط بالوكالة
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة

وزير التنمية الاجتماعية
وزير الثقافة والشباب
وزير الطاقة والثروة المعدنية
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة

وزير المياه والري
وزير النقل والاتصالات
وزير العدل
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة

وزير الصحة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة
وزير المرافق العامة

هذا عند الجدول

نخري الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ
١٥-٦-١٩٩١ م بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١
نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي
وزارة التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظم معدل لنظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٩١ - ، ويترا مع النظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٧ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بزيادة الفقرة ب بنص التالي اليها :-

ب - على الرغم مما ورد في هذا النظام يحق للمشارك الذي انهي خدمة مقبولة للتقاعد في الوزارة ونقل الى دائرة أخرى دون طلب منه الاستمرار في اشتراكه بالصندوق .

ثانيا : بإعادة ترتيب الفقرتين ب ، ج الواردة فيها لتصبحا ج ، د على التوالي .

١٥-٦-١٩٩١ م .

الحسين بن طلال

وزير الاشغال العامة والاسكان وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة والوكالة
عبد الرؤوف الروابدة
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية
سالم مسامدة
رئيس الوزراء
وزير الدفاع
مفر بردان

وزير
الاملاك
ابراهيم مزالدين
وزير
التعليم العالي
د. سعيد القل
وزير
دولة لشؤون
رئيسة الوزراء
حكمت السكاك
وزير
التعليم
ابراهيم ايوب
وزير
المسكن
مبدالكريم الدقسي
وزير
دولة
للشؤون البرلمانية
الشيخ عبدالحق جبو
وزير
التجارة
ووزير التخطيط بالوكالة
د. زياد فريز
وزير
المالية
باسل جردانه

وزير
التربية والتعليم
د. خالد الكركي
وزير
الطاقة والثروة المعدنية
ثابت الطاهر
وزير
السياحة والآثار
المهندس داود خلف

وزير
البيئة والاجتماعية
يوسف المظفر
وزير
المسكن
د. هادي خليفة
وزير
التربية والتعليم
د. عبدالله المكيك
وزير
الثروة المائية
يوسف المظفر

وزير
الصحة
د. مفضل الجعولي
وزير
الشؤون والخدمة الاجتماعية
د. ابراهيم زيد الكيلاني
وزير
الزراعة
المهندس محمد الملاونه
وزير
الياه والري
سعد هليل السورور

قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٦ لسنة ١٩٩١
شركة التغطيات السياحية الأردنية - جت -

عملا بالصلاحيات المخولة اليها بمقتضى المادة ٥ من تعليمات الادارة العربية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ، وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير النقل والاتصالات رقم ١٥-١-١٦٢ تاريخ ٢٢-١-١٩٩١ وكتاب معالي وزير المالية رقم ٧-٤-٢٩٢ تاريخ ١-١-١٩٩١ وكتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ١٥-٤-٢٧٠ تاريخ ٢١-١-١٩٩١ ،
تقرر ما يلي :-

١ - يحدد امتهل شركة التغطيات السياحية - جت - لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١٢-٦-١٩٩١ وحتى ١١-٦-١٩٩٤ م .

٢ - تعدل الفقرة ٤ من المادة الثالثة من اتفاق الامتهل بحيث يصبح نصها على النحو التالي :-

تخصص الشركة ٢٠٪ سنويين ارباحها الصافية قبل الضريبة لانفاقه على اعمال الدعاية السياحية توزع على النحو التالي :-

أ - ١٠٪ يحول الى الخزينة ليعاد تخصيصه لوزارة السياحة والآثار - السياحة لانفاقه على الدعاية السياحية .

ب - ١٠٪ تنفقه الشركة في الدعاية السياحية بمعرفة وزارة السياحة وبالتفاق معها ضمن خطة توضع لهذه الغاية .

٣ - تعدل الفقرة ١ من المادة الخامسة بحيث تصبح على النحو التالي :-

- تقرر اجور النقل التي تتقاضاها الشركة بقرار مشترك يتخذ من وزير الصناعة والتجارة ووزير النقل ووزير السياحة بناء على تنسيق لجنة مختصة تقسم بمثلين من الوزارات المشار اليها بالاغلة الى ممثل من الشركة.تضمن التعرفة المحددة للاجور ربحا قبل التوزيع على المساهمين لا يتجاوز حده الاعلى ٢٠٪ من راسمال الشركة المدفوع - .

٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويمسك به من تاريخ ١١-٦-١٩٩١ .

وزير الصناعة والتجارة
يلوكيلة
باسل جردانه
وزير المالية
رئيس اللجنة
باسل جردانه
وزير النقل
والاتصالات
جمال الصرايرة
محافظة البنك المركزي
الاردني
د. محمد سعيد النابلسي

مصدق :
رئيس الوزراء
مفر بردان

مكدا عند النقل

قرارات صادرة عن
الديوان الخاص بتفسير القوانين
قرار رقم ٤ - لسنة ١٩٩١

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتبه رقم ٤٣١٨-٢٢-٣-١٩٩٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من أجل تفسير الفقرتين ١-أ، ١-ب من المادة ١٣ من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ على ضوء المادة ٧-ب من قانون حرية الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ وبين ما اذا كانت بدلات الإيجار التي تستوفيها المؤسسة من المستثمرين خاضعة لضريبة الدخل والخدمات أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية - المناطق الحرة الوجه لرئيس الوزراء برقم ٢-٢٣-٤٣-٦٠٢ تاريخ ١٤-٣-١٩٩٠ وتدقيق النصوص القانونية تبين ما يلي : -

نصت الفقرة ١-أ من المادة ١٣ من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ على ان تتمتع المؤسسة بجميع الإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

كما نصت الفقرة ١-ب من المادة ١٣ المشار اليها على إعفاء أرباح المشروع من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ١٢ سنة ابتداء من سنة التقدير التي تلي بداية الانتاج أو مزاولة النشاط الاستثماري . . . الخ .

والمادة ٧-ب من قانون حرية الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ نصت على ان (بمعنى من الضريبة دخل المؤسسات المحلية ويستثنى من هذا الإعفاء دخلها من بدلات الإيجار والخلو والمتاحية بالرغم مما ورد في أي قانون آخر مع مراعاة البند ١٣ من الفقرة ١-أ من هذه المادة) .

بالرجوع الى السؤال موضوع طلب التفسير يتبين انه محصور ببدلات الإيجار التي تستوفيها مؤسسة المناطق الحرة من المستثمرين . وعلى ذلك فالسؤال يتعلق بدخل المؤسسة ذاتها من بدلات الإيجار وليس بدخل المستثمرين .

وحيث ان الفقرة ١-أ من المادة ١٣ المشار اليها تبحث في إعفاء أرباح مشاريع الاستثمار لمحكها محصور بدخل أصحاب المشاريع وليس بدخل المؤسسة بما يقتضي استبعاد هذا النص من متطلبات التفسير لعدم الارتباط بين الموضوعين .

وأما فيما يتعلق بالاستفسار المطروح حول بيان ما اذا كانت بدلات الإيجار التي تستوفيها المؤسسة من المستثمرين خاضعة لضريبة الدخل تطبيقاً للحكم المادة ٧-ب من قانون حرية الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ فإننا نجد ان حكم هذه المادة يعني من الضريبة دخل المؤسسات العامة باستثناء دخلها من بدلات الإيجار والخلو والمتاحية .

وعلى ذلك فان الإجابة على الاستفسار المطروح ترتبط بتطبيق مؤسسة المناطق الحرة ما اذا كانت تعتبر مؤسسة عامة تطبق عليها حكم المادة ٧-ب من قانون حرية الدخل ويكون دخلها من بدلات الإيجار والخلو والمتاحية خاضعاً للضريبة ، أو انها مؤسسة عامة رسمية فلا تخضع لحكم المادة ٧-ب من قانون حرية الدخل وتعتبر معفاة من جميع الضرائب بما فيها الضريبة الاجتماعية على الدخل من بدلات الإيجار والخلو والمتاحية أسوة بالوزارات والدوائر الحكومية بحكم المادة ١٣-أ من قانونها .

وفي ذلك نجد ان المادة ٣-أ من قانون المؤسسة أعطت للمؤسسة شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط بوزير المالية ويطلبها النائب العام الذي يمثل الحكومة في الإجراءات القضائية بموجب قانون دسكوى الحكومة .

والمادة ٤-ب من انطلقت بالمؤسسة إنشاء وإدارة واستثمار المناطق الحرة ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني وبناء المبادلات التجارية الدولية وتجسدة الفرائز والصناعة التصديرية وهي مرافق محلية من مرافق الدولة الاقتصادية والتجارية .

وبالمادة ٧-أ من انطلقت بالمؤسسة وضع مشروع ميزانية عملة للمؤسسة خاضعة لتصديق مجلس الوزراء أسوة بالدوائر الحكومية .

والمادة ١٣-أ منه شملت المؤسسة بجميع الإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ويضاف الى ذلك ان المادة ١٤ منه اخضعت حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة أسوة بالوزارات ودوائر الحكومة والمؤسسات المحلية الرسمية .

من ذلك يتضح ان الشروط والميزات الرئيسية للمؤسسة المحلية الرسمية تتوافر في مؤسسة المناطق الحرة باعتبارها شخصية معنوية مستقلة انشئت بقانون للقيام بإدارة مرافق عام من مرافق الدولة وفي نطاق السياسة العامة لها وترتبط بأحدى وزاراتها ويمثلها ممثل الحكومة في الإجراءات القضائية كما تعمل بالنسبة للإعفاءات والتسهيلات بما تعمل به دوائر الحكومة والوزارات ، وتدار أموالها وترافق بالطريقة التي تدار وترافق فيها أموال الدولة . . . وينبغي على ذلك ان المادة ٧-ب من قانون حرية الدخل لا تطبق على هذه المؤسسة ويكون دخلها من بدلات الإيجار والخلو والمتاحية غير خاضع للضريبة .

وهذا ما نقرره بشأن التفسير المطلوب .

قرار صادر بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢-٣-١٩٩١ م .

عضو قاضي محكمة التمييز عبد الكريم خريس	عضو قاضي محكمة التمييز فايز البقيش	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم مهنا
عضو مندوب وزارة المالية - المناطق الحرة فلاح القضاة	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس	

مكتبة الديوان

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٥ - لسنة ١٩٩١

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتبه رقم د ١-٨١١٧ تاريخ ١٢-٦-١٩٩٠ من أجل تفسير المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وبين ما اذا كانت المؤسسات المشمل اليها في كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ١١-٣٢-١٥٩١ تاريخ ٢٦-٥-١٩٩٠ تخضع لرقلة ديوان المحاسبة وتقتلص المادة الرابعة المشمل اليها .
ويرجع الى كتاب رئيس ديوان المحاسبة المنوه به آنفاً يبين ان المؤسسات المقصودة بطلب التفسير هي :-

- ١ - مؤسسة المدن الصناعية .
- ٢ - مؤسسة المراكز التجارية .
- ٣ - شركة تصويق وتصنيع المنتوجات الزراعية .

وبعد التدقيق ومراجعة النصوص القانونية تبين ان المادة الثالثة من قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ بصيغتها المعدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ حددت المهام المنوطة بديوان المحاسبة في مراقبة واردات الدولة وتنفقاتها وحسب الامتيازات والسلفيات والقروض والتصويكات والمستودعات وفي تقديم المشورة للاجهزة الرسمية الخاضعة لرقلة الديوان .

ثم جاءت المادة الرابعة منه بصيغتها المعدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ المشمل اليه وسيت اجهزة الدولة التي تخضع لرقلة الديوان وحددتها بالوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية والجالس البلدية والقروية .

وحيث ان مؤسسة المدن الصناعية التي انشئت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ تعتبر مؤسسة عامة غير رسمية بموجب قرار التفسير رقم ١٧ لسنة ١٩٩٠ الصادر عن هذا الديوان والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٧٣٣ تاريخ ٢٦-١٢-١٩٩٠ فان ما ينبغي على ذلك ان هذه المؤسسة ليست من عداد اجهزة الدولة التي تخضع لرقلة ديوان المحاسبة يقتضى المادة الرابعة من القانون المشمل اليه وبالتالي فلا يجوز لديوان المحاسبة ان تشمل رقبته حسابات هذه المؤسسة .

ومعها يتعلق بمؤسسة المراكز التجارية فقد انشئت بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٢ .

ويرجع الى نصوص هذا القانون يبين انه وان كانت المادة الثالثة منه اعطت المؤسسة شخصية معنوية لها استقلال مالي واداري ويجوز لها ان تقاضي وتنفق وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية النقيب العام الذي يمثل الحكومة واعتبرت هذه المؤسسة مرتبطة بوزارة الاقتصاد ... الا ان المادة الخامسة منه اعطت المؤسسة حق الاتجار في كل ما يتصل بالمنتوجات الصناعية والزراعية والاشغال باعمال الوكالة التجارية وباعمال الوكالة في الخدمات .

كما ان المادة السادسة منه حددت للمؤسسة راسمال تسهم به وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية وغرفة صناعة عمان .

والمادة ١٥ منه اوجبت تنظيم ميزانية المؤسسة على اسس الارباح والخسائر وتطبيق مبادئ المحاسبة التجارية عليها والمطلات مراقبة وتدقيق حساباتها بالخص حسابات قانوني يعينه مجلس الادارة بموجب التفويض .

والمادة ٢٤ منه حرمت المؤسسة من الامتيازات والاعفاءات التي تتمتع بها المؤسسات الرسمية .

يتضح من هذه النصوص المتعلقة بطبيعة اعمال المؤسسة وغيلاتها وطريقة ادارتها وما يتعلق بشؤونها المالية ان المؤسسة يطلب عليها الطابع التجاري ولا تتمتع باية امتيازات او اعفاءات كلتي تتمتع بهما المؤسسات الرسمية وعلى ذلك فهي تعتبر من المؤسسات العامة غير الرسمية وتخرج من عداد اجهزة الدولة التي تخضع لرقلة ديوان المحاسبة .

ومعها يتعلق بالشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية من حيث انها شركة تجارية مؤسسة وفقاً لقانون الشركات ومسجلة لدى مراقب الشركات كشركة مساهمة خصوصية برقم ١٨٢٥ تاريخ ٢٣-٣-١٩٨٧ حسب الاعلان المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٧٧ تاريخ ٢٦-٥-١٩٨٧ م فهي من مؤسسات القطاع الخاص التي تخرج بذاتها من رقلة ديوان المحاسبة .

هذا ما نقره بشأن التفسير المطلوب .

قرار صادر بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢-٥-١٩٩١ م .

مفوض قاضي محكمة التمييز عبدالكريم خريس	مفوض قاضي محكمة التمييز فايز المبيضين	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبدالكريم معاذ
مفوض مندوب ديوان المحاسبة احمد محمد الحياوي	مفوض رئيس ديوان التشريع برلمانية الوزراء عيسى طبعات	

مكاتب المحاماة

الديوان الخاص بتفسير القوانين
قرار رقم ٦ - لسنة ١٩٩١

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتيله رقم ض ١ - ١٠٩٨٠ تاريخ ٢٦-٨-١٩٩٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير المادة ١٧ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ وبيان ما اذا كان يتوجب دفع الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل او التي تقتطع من اجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على اساس ما يتقاضونه من اجور في شهر كانون الثاني من كل سنة رغم تغيير العلاقة الوظيفية بين المؤمن عليه والمؤسسة .

ولدى الاطلاع على كتاب محافظ البنك المركزي الموجه لرئيس الوزراء برقم ٣٨٨-٢-١٦٧٠ تاريخ ٢٩-٧-١٩٩٠ تبين ان طلب التفسير نشأ عن اشكال يتعلق باحد موظفي البنك المركزي كان لغاية ٢١-١-١٩٩٠ مستخدماً بموجب عقد يخص له راتباً شهرياً بمقداره ٩٨٠ ديناراً . ثم اصبح من تاريخ ١-٢-١٩٩٠ موظفاً مصنعاً في البنك بموجب احكام نظام الموظفين في البنك المركزي رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ ويراتب شهري خاضع للضمان بمقداره ٢٨٣ ديناراً و ٧٤٠ فلساً بينما ان مؤسسة الضمان الاجتماعي تطلب الاستمرار بداء الاشتراكات من المذكور خلال عام ١٩٩٠ على اساس الراتب الذي كان يتقاضاه بموجب العقد بحجة المادة ١٧ من قانون الضمان الاجتماعي .

وبعد التدقيق ومراجعة النصوص القانونية تبين ان المادة ١٧ من قانون الضمان الاجتماعي المشار اليه تنص بالاتي :

١ - تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل او تلك التي تقتطع من اجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على اساس ما يتقاضونه من الاجور في شهر كانون الثاني من كل سنة .

ب - تحسب الاشتراكات الاولى للمعاملين الذين يلتحقون بخدمة صاحب العمل لأول مرة بعد شهر كانون الثاني على اساس الاجر الكلي من الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة .

يتضح مما تقدم ان نص المادة ١٧ المشار اليه واضح فامدنيين لحساب مقدار الاشتراك الواجب اقتطاعه من رواتب المؤمن عليهم لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي ... القاعدة الاولى تطبق على المؤمن عليهم الذين تم تعيينهم قبل شهر كانون الثاني . وهؤلاء تحسب اشتراكاتهم خلال سنة ميلادية على اساس ما يتقاضونه من اجور في شهر كانون الثاني من كل سنة ... والقاعدة الثانية تطبق على المؤمن عليهم الذين يتم تعيينهم لأول مرة بعد شهر كانون الثاني . وهؤلاء تحسب اشتراكاتهم الشهرية حتى نهاية السنة على اساس الاجر الكلي من الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة .

وحيث ان البنك المركزي الاردني يعتبر مؤسسة عملة بحكم المادة ٣-أ من قانون البنك المركزي الاردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ . وعلى هذا الاساس تكون العلاقة بينه وبين موظفيه امنيين علاقة تنظيمية تحكمها القوانين والانظمة بخلاف العلاقة المدنية التي يحكمها القانون .

وحيث ان تعيين الموظف بعقد في البنك المركزي موظفاً مصنعاً وفقاً لنظام الموظفين في البنك المركزي رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ ينطوي على تغيير اساسي في طبيعة العلاقة الوظيفية بين الموظف والبنك اذ ينتقل الموظف من علاقة مدنية الى علاقة تنظيمية . فبان بان هذا التمييز يعتبر لغايات احتساب مقدار الاشتراك الشهري للموظف المؤمن عليه لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي كالتعيين الجديد ولاول مرة مما يقتضي تطبيق الفقرة ب من المادة ١٧ المشار اليها على هذا الموظف وليس الفقرة أ - من المادة .

وعلى ذلك فان الاشتراكات التي يؤديها البنك المركزي من هذا الموظف او التي تقتطع من اجوره كمؤمن عليه لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي تحسب على اساس الراتب الكلي من الشهر الذي عين فيه موظفاً مصنعاً وليس على اساس الراتب الذي كان يتقاضاه بموجب العقد .

وعلى هذا نفس النص المطلوب تفسيره .

قراراً صدر بالاكثية بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ . الموافق ٢-٥-١٩٩١ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عبد الكريم خريس	فايز التميمي	رئيس محكمة التمييز
عضو	عضو	عبد الكريم مسعود
عضو	عضو	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
عضو	عضو	عيسى طمسان
عضو	عضو	مخالف

قرار المخالف
لرئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء ومندوب
وزارة العمل - مؤسسة الضمان الاجتماعي
في قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ٦ لسنة ١٩٩١ م .

اننا نخالف الاكثية المحترمة في النتيجة التي توصلت اليها، ونرى ان صراحة نص المادة ١٧ من - قانون الضمان الاجتماعي - رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ تقضي بان تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل ، او تلك التي تقتطع من اجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية ، - على اساس ما يتقاضونه من الاجور في شهر كانون الثاني من كل سنة - .

وبناء على ذلك فان اي تغيير او تعديل يطرا على تلك الاجور خلال السنة ، لا يؤثر على مبلغ الاشتراكات الذي يجب دفعه من قبل صاحب العمل للمؤسسة ، سواء ارتفعت تلك الاجور خلال السنة او انخفضت ، وذلك لسبب واضح ، هو ان دفع ذلك المبلغ بالذات من الاشتراكات يشكل التزاماً فرضه القانون ليشل سرياناً بمقداره خلال السنة ، وذلك بغض النظر عن اي تعديل للاجر انذ حست تلك الاشتراكات على اساس .

هذا ، وان اي تعديل او تغيير على اجور العمل بالزيادة او النقص خلال السنة سيبدأ بمفعوله ونائيره اعتباراً من شهر كانون الثاني من السنة التالية، بحيث يبدأ دفع الاشتراكات على اساس ذلك المبلغ الجديد للاجر .

واما التغير الذي يطرا على طبيعة العلاقة بين صاحب العمل والمعمل والمعمل خلال السنة ، كما لو انتقل من وظيفة بعقد الى وظيفة مصنعاً وترتب على ذلك تعديل او تغيير الاجر فانه لا يؤثر على التزام صاحب العمل بدفع الاشتراكات للمؤسسة على اساس اجر العمل من شهر كانون الثاني من السنة ، وذلك لصراحة نص المادة ١٧ من قانون الضمان الاجتماعي .

هذا ما نقرره في التفسير المطلوب

قراراً صدر بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ . الموافق ٢-٥-١٩٩١ م .

مندوب	رئيس ديوان التشريع
وزارة العمل	في رئاسة الوزراء
انور المجلوني	عيسى طمسان

هذا مذلول